

أتمتة الانظمة الرقابية للحد من التهرب الضريبي في العراق (دراسة تطبيقية)

المدرس: هيثم علي العنبيكي م. م. مازن هيثم الشيلخي

كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة

تاريخ استلام البحث: 2015/3/19 تاريخ قبول النشر: 2015/3/29

المستخلص

بات من الواضح ان لاتساع ظاهرة التهرب الضريبي عالميا ومحليا تأثيرا مباشرا في جعل الايرادات الضريبية عاجزة في تمويل الموازنات العامة بالإيرادات التي تغطي النفقات العامة لأي بلد مما يجعل الحكومة قاصرة عن القيام بدورها في تحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية، ولعل ما تواجهه في بلدنا حاليا من ازمة نقدية في سد عجز الايرادات النفطية في تمويل الموازنة الاتحادية لكونها تعد المصدر الاول لها بل الاكبر في تمويلها، مناسبة للوقوف على ضرورة جعل الايرادات الضريبية تأخذ مكانها الى جانب الايرادات النفطية بالشكل الذي يتناسب مع حجم المبالغ التي تنفقها الدولة ضمن موازنتها سواء السابقة منها او اللاحقة، فضلا عن ان الايرادات الضريبية تحقق اهداف اخرى فضلا عن الاهداف المالية.

وللحد من التهرب الضريبي يقتضي الامر تجنيد كل الامكانيات العلمية والفنية وخصوصا ما يتوفر في التقنيات الحديثة منها في البرامج والانظمة الالكترونية العاملة والتي ثبت نجاحها او التي تستحدث لهذا الغرض، لذا انصب بحثنا على ضرورة اعادة تأهيل احد هذه الانظمة المشار له عند تطبيقه في توفير السلة الغذائية (مواد البطاقة التموينية) وجعله يساهم في جباية الضرائب من المتهربين للحد منهم، باعتباره نظام رقابة على توزيع مفرداتها، كي يساعد في زيادة فاعلية نظام جباية الضريبة لمحودية استعمال الانظمة الالكترونية في العمل الضريبي وبالتالي زيادة حصيلة الضرائب وتقليص المتهربين منها.

Automation control systems to curb tax evasion in Iraq An Empirical Study

Abstract

It became clear that the breadth of the phenomenon of tax evasion globally and locally a direct impact on making the tax revenue is unable to finance public budgets revenues that cover the overhead of any country which makes it fall short play its part in achieving economic, social, political and security goals the government, and perhaps faced in our country currently cash crisis in the dam oil revenue shortfall in the funding of the federal budget because it is the largest source, but the biggest in the financing, appropriate to determine the need to make the tax revenue to take its place alongside oil revenues manner commensurate with the amount of money spent by the state within their budgets, whether the previous ones or subsequent, Fezla all that tax revenue achieve other goals in addition to financial goals.

To reduce evasion Aldharepieqtadha it to recruit all the scientific and technical potential, especially Mitoffer in modern ones techniques in software and electronic systems operating and that have proven successful or that developed for this purpose, the one who focused our research on the need to rehabilitate one of these regimes Alamshad him when applied in providing (bataqh item) and make it contribute to the collection of taxes from evaders to reduce them, as a controlled vocabulary on the distribution system, in order to help increase the effectiveness of the tax levy for the limited use of electronic

systems to work in the tax system and thereby increase tax revenues and reduce evaders them.

المقدمة: تعد الضرائب باختلاف أنواعها من أهم مصادر الإيرادات التي تغذي خزينة الدولة، إذا ما علمنا بأن مقدار الدخل الخاضعة للضريبة تمثل النسبة الأكبر من الدخل المتحققة داخل البلاد بالتالي فهي تسعف الحكومة في القيام بدورها المطلوب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، وهو ما عظم دور الضريبة لتصبح من الموارد العامة الأساسية في الدولة الحديثة، نظراً لما تؤدي إليه من وضع نشاط الأفراد في خدمة المجتمع وصيرورة الدولة، مع تحري العدالة في فرضها وتحصيلها حتى لا يلحق ضرر على إثرها يؤدي إلى التأثير السلبي على الإنتاج القومي للدولة. أن تطور دور الدولة، من دولة حارسة إلى دولة متدخلة تطور معه دور الضريبة إذ لم تصبح مجرد أداة بيد الدولة لتمويل وتغطية التكاليف العمومية، بل أضحت وسيلة لتحقيق أهداف ذات صبغة اقتصادية واجتماعية. وبهذا أصبحت للضريبة ادوار مهمة جدا في التنمية، وأن تغطية النفقات العمومية من أهم أدوار الضريبة لكن ليس الهدف الوحيد، إذ هناك الدور الاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا نقول أن للضريبة ثلاث وظائف أساسية تتجلى الأولى في تمويل خزينة الدولة والثانية في كونها وسيلة للتأثير على الأنشطة الاقتصادية، أما الثالثة فتظهر من خلال كونها أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية. مما تقدم، يتضح أن الإيرادات الضريبية تحتل مكانة رئيسية ليس فحسب من خلال دورها التمويلي لتوجيه الدولة، ولكن لكونها أيضا آلية سياسية لتوزيع الأعباء ووسيلة لتوجيه الاقتصاد، والضريبة في العصر الحديث تقابلها خطورة شديدة تعرقل دورها على جميع المستويات، وتربك بالتالي السياسة الضريبية، وتتجلى هذه الخطورة في الجرائم المالية بصفة عامة والجرائم الضريبية بصفة خاصة. وعلى رأسها التهرب الضريبي، كون هي تصل بنطاق المال العام وعدم التشجيع على الاستثمار، ومع ظهور ثورة المعلومات وتطور الاتصالات، ومع سيادة النظام الاقتصادي العالمي الجديد القائم على العولمة بات من الضروري توظيف الانظمة الالكترونية للرقابة بالشكل الأمثل وجعلها تواكب التطورات السريعة المتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات في النظم الإدارية والمحاسبية واحداث تغييراً جوهرياً في منهجية وأساليب الرقابة عما كان عليه الأمر في ظل التشغيل اليدوي التقليدي للبيانات وابتكار صيغ عمل لتمكين تلك الانظمة الرقابية في مؤسساتنا على تقليص الفجوة بينها وبين المؤسسات المماثلة لها في دول العالم وبالشكل الذي يعمل على تقديم أفضل الخدمات الرقابية. وقد تطرق البحث في المبحث الأول الى بعض مفاهيم التهرب الضريبي وتعريفه وانوعه واسبابه، كما تناول في مبحثه الثاني اهم الانظمة الإلكترونية المستخدمة في العمل الضريبي بالعراق، اما المبحث الثالث فقد تناول بالأرقام المبالغ التي يتسبب التهرب الضريبي بهدرها من الموازنات العامة للدولة ومن ثم اعطى تصورا عن النظام المقترح استتمته وهو نظام البطاقة التموينية مع اقتراح الخطوات اللازمة لتطبيق ذلك وختم البحث بالاستنتاجات والتوصيات التي يراها الباحثان مناسبة للحد من التهرب الضريبي.

منهجية البحث

مشكلة البحث:-

لاستمرار الهيئة العامة للضرائب وبكافة فروعها اعتماد العمل اليدوي وابتعادها عن التكنولوجيا اثر على ادائها كما لم يساعد في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي في العراق

فرضية البحث:-

ان أتمتة العمل الضريبي بمختلف الانظمة المستخدمة وفي مختلف الأنشطة يحقق رقابة فعالة على جباية الضرائب من المكلفين ودور فعال للهيئة العامة للضرائب في الحد من التهرب الضريبي .

اهمية البحث:-

تكمن اهمية هذا البحث فيما يأتي:-

- 1-التذكير بالتهرب الضريبي وخطورته.
- 2-تسليط الضوء على مستوى الاستفادة من البرامج الالكترونية وامكانية تطويرها.
- 3-محاولة لوضع البرامج الالكترونية في خدمة العمل الضريبي والحد من التهرب من الضرائب.

اهداف البحث:-

- 1- العمل على الحد من التهرب في مثل هذه الظروف التي يعيشها بلدنا من شحة في السيولة النقدية وعجز الموازنة المخططة لهذه السنة والسنوات المقبلة .
- 2- النهوض بواقع العمل الالكتروني بين المؤسسات الحكومية من خلال نافذة الحكومة الالكترونية .
- 3- الاستفادة من الانظمة الالكترونية المستعملة والتي اثبتت كفاءة من خلال النتائج التي حققتها (أتمتها) .

المحددات:-

عدم دقة البيانات وشحتها التي من خلالها نستطيع معرفة حجم التهرب الضريبي بشكل دقيق ، حيث ان معلوماتنا كانت غير كاملة عن هذه الظاهرة الخطيرة على الاقتصاد الوطني ولاسيما في هذه الحقبة الزمنية، وبالأخص ما توفره المؤسسات المعنية واهمها الهيئة العامة للضرائب .

المبحث الاول

- مفهوم التهرب الضريبي وتعريفه

ان ظاهرة التهرب من الضريبة من الظواهر السائدة في كل مجتمعات العالم الا انها تختلف بحدتها من بلد الى اخر تبعا للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والاخلاقي السائد في ذلك البلد وتشير بعض الدراسات الى ان التهرب الضريبي في بعض الدول لاسيما المتخلفة اقتصاديا منها قد يضيع على الخزينة العامة نسبة كبيرة من الايراد الضريبي¹، مما يؤدي الى قلة حصيلة الدولة من الايرادات، الامر الذي يترتب عليه تأخير عملية التنمية الاقتصادية وعرقلة سير عمل مؤسسات الدولة من جهة، ومن جهة اخرى فانه يعد اخلاصاً بمبدأ العدالة الضريبية في توزيع الاعباء المالية بين المكلفين، والتهرب الضريبي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة المكلف على الاسهام بدخله في تحمل الاعباء العامة وقدرة المكلف هنا هي اقصى حد للمساهمة بالضريبة ومن ثم اذا اجبر المكلف على الاسهام بأكثر من ذلك فانه سيلجأ الى التهرب من دفع الضريبة، ونزعة الفرد دائماً هي الاحتفاظ بثروته وعدم التنازل عنها وخاصة اذا كانت الضرائب تفرض بأسعار مرتفعة بالإضافة الى احساس المواطن بعدم وجود خدمات مقابل الضرائب التي يدفعها، وعموماً فان المقدرة التكلفة للإسهام في تحمل الاعباء العامة تختلف من شخص لآخر طبيعياً كان ام معنوياً وذلك تبعا لأوضاعه الاقتصادية وحالته الاجتماعية بالإضافة الى طبيعة النظام الضريبي السائد في هذا البلد او ذلك، وعلى اساس ان العراق يعد واحد من الدول النامية اقتصادياً نلاحظ ان ظاهرة التهرب من الضريبة منتشرة بين المكلفين وخاصة في المهن الحرة والتي قد تحقق ارباحاً كبيرة مما يضيع على الخزينة العامة للدولة جزء من الايرادات العامة، على الرغم من ان قوانين فرض الضرائب تؤكد ان على كل شخص يحصل على دخل يخضع للضريبة ويجب عليه مراجعة السلطة الضريبية وتقديم كافة البيانات والمعلومات اللازمة عن دخله(الصكبان،65،1973)، الا ان الملاحظ ان قسماً كبيراً من ذوي المهن الحرة سواء كانوا مسجلين لدى الادارة الضريبية ام غير مسجلين يمتنعون عن تقديم البيانات والمعلومات اللازمة عن دخولهم وحتى عند اجراء المسح الضريبي للذين لا توجد بيانات او معلومات دقيقة عن دخولهم مما قد يلحق اضراراً بالغة في الخزينة العامة لكونه يؤدي الى نقص حصيلة الدولة من الايرادات المتوقعة من الضرائب لذا فالتهرب الضريبي هو لجوء الفرد الى استعمال الغش والاحتيال للتخلص من الضريبة او تقليل مبلغها(الجبالي والعنبيكي،44،2014).

وفي ضوء ما تقدم يمكن ان نعرف التهرب الضريبي بانه تلك الظاهرة التي يحاول المكلف من خلالها التخلص من دفع الضريبة المفروضة عليه كلاً او جزءاً مستخدماً في ذلك الطرق والوسائل غير المشروعة والمخالفة للقوانين الضريبة والعامة مما يضر بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

- انواع التهرب الضريبي

اولاً: التخطيط الضريبي(التجنب الضريبي)

ان فيصّل التمييز بين التهرب الضريبي المشروع او ما يعرف بالتجنب الضريبي والتهرب غير المشروع هو مخالفة احكام القانون الضريبي او عدم مخالفتها، اذ ان هذا النوع من التهرب لا يترتب

¹ ففي العراق يرفض المعنويون في الهيئة العامة للضرائب فتح ملف التهرب الضريبي خصوصاً بعد احداث 2003 وذلك بسبب عدم وجود احصائية دقيقة عن حجم التهرب الضريبي ولارتباطه الكبير بالفساد المالي والاداري.

عليه مخالفة لأحكام قوانين الضرائب ويكون ذلك عادة باستغلال ما قد يوجد من ثغرات أو نقص في أحكام القانون الضريبي مما قد يعفي المكلف من الضريبة، أو أن الشخص المكلف يمتنع عن القيام بأي عمل مادي أو قانوني يجعل الضريبة مستحقة عليه، وقد يكون التجنب الضريبي مقصوداً من قبل المشرع الضريبي توصلًا لأهداف يبتغي تحقيقها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية كإعفاء الدخل الزراعي¹ من الضريبة أو إعفاء نقل ملكية العقار بين أفراد العائلة (الأبوين والابناء وبالعكس)²، وقد لا يكون التجنب مقصوداً من قبل المشرع وإنما باتخاذ المكلف موقفاً سلبياً بالامتناع عن مزاولته نشاطه عند وصول دخله مستوى يجعله خاضعاً للضريبة خصوصاً عندما تكون أسعار الضرائب السائدة في البلد مرتفعة أو أن الفائدة التي تعود على المكلف بصورة خدمات أقل من مقدار مبلغ الضريبة التي يدفعها إلى السلطة المالية، لذا يطلق عليه التخطيط المسبق لكونه يتطلب معرفة تأثير الضريبة في مختلف الفعاليات لغرض تجنبها أو التقليل منها (مصدر سابق، 44، 2014).

ثانياً: التهرب غير المشروع

أن التهرب غير المشروع يقع بمخالفة المكلف لأحكام القانون الضريبي التي ترتب عليه التزامات قانونية منها الالتزام بسداد دين الضريبة، إذ يفترض في كل مكلف بموجب أحكام القانون الضريبي أن يؤدي واجباته والتزاماته تجاه الخزينة العامة للدولة خصوصاً الالتزامات التي تتضمن أداء مبالغ نقدية، إلا أن الملاحظ أن بعض المكلفين يحاولون أحياناً التهرب من أداء تلك الالتزامات المالية متبعين في ذلك شتى وسائل الغش والاحتيال المخالفة لأحكام القانون الضريبي مبتغين من وراء ذلك ضياع حق الخزينة العامة في اقتضاء دين الضريبة المفروضة عليهم.

أن هذا النوع من التهرب غير المشروع تترتب عليه آثار سلبية بالغة على حصيلته الدولة من الإيرادات المالية الأمر الذي ينعكس سلباً على مستوى الخدمات التي تقدمها المرافق العامة للدولة علاوة على الآثار النفسية التي يخلفها مثل هذا التصرف غير المشروع بالنسبة للمكلف الذي لا يتهرب أو لا يتمكن من التهرب من أداء دين الضريبة المستحق في ذمته لصالح الدولة لأن الضريبة تصبح هنا غير عادلة وذلك لاختلال توزيع الأعباء المالية العامة بين المكلفين فيتحمل البعض منهم نصيبه المفروض عليه قانوناً بينما يتهرب البعض الآخر من أداء مبلغ الضريبة المستحق في ذمته والواجب الأداء (صالح، 1986، 56، 57).

-أسباب التهرب الضريبي

أن أسباب التهرب الضريبي كثيرة ومتعددة مما يتعذر حصرها في نقاط لاسيما أنها تختلف من بلد لآخر ومن مكلف لآخر منها فتغير مستوى أسعار الضرائب له تأثير في التهرب فهو ينخفض عندما تكون أسعار الضرائب منخفضة كذلك انخفاض درجة الوعي الوطني والمستوى الثقافي للمواطنين يعد من الأسباب المهمة للتهرب علاوة على نظرة الراي العام إلى المتهرب نظرة ازدراء فضلاً عن كل ذلك فإن للرقابة وانظمتها أثرت في التقليل من حجم التهرب فضلاً عما تقدم فإن هناك أسباب أخرى وهي في الأغلب تدفع بالمكلفين إلى التهرب من أداء الضريبة ويمكن حصر هذه الأسباب عموماً بالأسباب الاقتصادية والتشريعية والإدارية وكما يأتي:

1- الأسباب الاقتصادية:

يتأثر التهرب من الضريبة على الدخل تأثيراً كلياً بالظروف الاقتصادية التي تسود البلد، ففي أوقات الرخاء الاقتصادي وانتعاش القطاعات الاقتصادية وانخفاض معدلات البطالة وارتفاع متوسط دخول الأفراد وازدياد مقدراتهم التكاليفية وقدرتهم على تسديد الضريبة المفروضة عليهم يقل أو ينعدم التهرب من أداء دين الضريبة لأن المكلف لا يشعر حينها بوطأة عبء الضريبة المستحقة عليه وذلك لارتفاع دخله ومن ثم لا مبرر للتهرب طالما أن قدرته المالية مرتفعة هذا فضلاً عن أن ارتفاع دخول المواطنين في أوقات الانتعاش الاقتصادي يؤدي إلى زيادة عدد المواطنين المشمولين بالضريبة من جهة ومن جهة أخرى إمكانية تطبيق الأسعار الضريبية التصاعديّة كل ذلك من شأنه زيادة الحصيلته الضريبية مما ينجم عنه ارتفاع إيرادات الدولة الأمر الذي يؤدي إلى عدم اتجاه الدولة إلى فرض

¹ انظر الفقرات (1-20) من المادة 7 من قانون ضريبة الدخل العراقي (113) لسنة 1982 المعدل النافذ.

² حسب ما جاء بالقرار (120) لسنة 2002 الضريبة على نقل ملكية العقار.

ضرائب جديدة او رفع اسعار الضرائب القائمة مما يؤدي الى انخفاض مستوى التهرب لان المواطن عند ذاك لا يشعر بالأعباء الضريبية طالما انها توزعت على عدد كبير من المكلفين اضافة الى امكانية تسديد الضريبة.

اما في اوقات الكساد الاقتصادي حيث ارتفاع معدلات البطالة والانخفاض الشديد في مستوى الاستخدام والانتاج وكساد التجارة وانخفاض مستوى الاسعار تزداد حاجة الدولة للموارد المالية لغرض زيادة الانفاق العام لتحريك عمل المشروعات العامة للقضاء على البطالة وانتعاش حركة التجارة ومواجهة حالة الكساد الاقتصادي فتلجأ الدولة الى عدة اساليب للحصول على الايرادات اللازمة لسد العجز الناجم عن زيادة النفقات على الايرادات العامة ومن هذه الاساليب استخدام اداة الضرائب بعدها احدى ادوات السياسة المالية (الدليمي، 2000، محاضرات).

2- الاسباب التشريعية والادارية:

فضلا عما تقدم هناك اسباب اخرى للتهرب من اداء الضريبة ناتجة عن خلل في التشريع الضريبي لما يتخلله من ثغرات مما يسهل على المكلفين النفاذ منها نتيجة عدم وضوح الصياغة في التشريعات الضريبية ووجود بعض الثغرات مما يؤدي الى خلق مشاكل وتزايد احتمال التهرب، اوالى وجود عيب في التطبيق ناجم عن ضعف في كفاءة الجهاز الضريبي (نور واخرون، 2008، 324).

3- ضعف كفاءة الادارة الضريبية:

ان ضعف كفاءة الإدارة الضريبية بعدها السلطة صاحبة الاختصاص في حصر ايرادات المكلف وفرض الضريبة عليها وعجزها عن الحد من التهرب يعد من الاسباب المهمة التي تحفز المكلفين على التهرب من اداء الضريبة اذ ان الهيكل الاداري لأي مؤسسة دليل على حجم عملها الذي يقوم العاملين بأدائه فضلا عن انه يعكس وبشكل واضح الاهداف التي وجدت من اجلها تلك المؤسسة كي تقوم بتحقيقها، ونظرا لتعدد اهداف الضرائب بإمكاننا تصور ضخامة هيكلها الاداري (العنكي، 2009، 2).

4- اسباب فنية :

وتتمثل في عدم اعتماد الانظمة الالكترونية الحديثة لا في احتساب وجباية الضرائب ولا في الرقابة عليها سواء داخل المؤسسة الضريبية او خارجها (نفس المصدر السابق، 2009، 4).

المبحث الثاني/ نطاق العمل بتقنية الحاسوب في الهيئة العام للضرائب

لا يزال العمل بتقنية الحاسوب لا يمثل الطموح في اغلب مفاصل الدولة بشكل عام وفي العمل الضريبي بشكل خاص على الرغم من البدء باستعمال هذه التقنية في هذا المجال ومنذ فترة التسعينيات الا ان هذا العمل لم يستمر بوتيرة متصاعدة تتناسب مع اهمية الضريبة في جميع المجالات بل على العكس كانت سببا في انخفاض وتشتت العمل الضريبي الذي تصب نهايته في الجباية الضريبية وتحصيل الضريبة، حيث ان العمل بالبرامج المحوسبة داخل البيت الضريبي واجهت ردة فعل من بعض العاملين الذين لم يرق لهم التطور. مما تقدم كان نطاق العمل بتقنية الحاسوب داخل الهيئة العامة للضرائب وفروعها ضعيفا من ناحية نتائجه حيث لا زال لا يمثل الا ادخال للبيانات التي لا يتم ادمتها في اغلب الاحيان الامر الذي اضعف من نتائج مخرجات هذه الانظمة بل جعلها في اغلب الاحيان عائقا في طريق تمشية اجراءات التحاسب الضريبي وجعل المكلف عرضة للابتزاز من بعض ضعاف النفوس من الموظفين، ومن المفاصل المهمة التي لم يتم لحد الان حوسبة اعمالها هي الجباية، حيث ان القسم الوحيد الذي قد يكون له شبه نظام واضح في عمل الجباية هو قسم الشركات في مركز الهيئة الا ان (نظام مكلفي الدخل) الخاص بالتحاسب الضريبي للأفراد في الفروع فلا توجد له ادامة كي تكون معلوماته مفيدة ويعود ذلك لعدة اسباب منها:

- 1- التوسع الذي شهده العمل في فروع الهيئة وزيادة عددها وعدد المكلفين .
- 2- ضعف الكوادر العاملة في هذا المجال من الناحية العملية والعلمية مما يجعلهم لا يقدررون حجم واهمية عملهم وضرورة إتقانه.
- 3- قدم الوسائل المستخدمة لإدامة هذا النظام.
- 4- وجود بعض الذين ليس من مصلحتهم ادامة هذا النظام بشكل مستمر في داخل البيت الضريبي .
- 5- ضعف العلاقة بين المكلف والضريبة الامر الذي جعل من المكلف لا يشارك بشكل فعال في عملية ادامة هذا النظام بل وعلى العكس قد يكون عنصرا مخربا له.

6- ان السبب في الوصول الى هذه العلاقة بين المكلف والضريبة هو رداءة الخدمات التي تقدمها له الدولة¹.

- بعض وسائل الحد التهرب الضريبي

بيننا أنفا ان التهرب الضريبي يقع بممارسة المكلف سلوكا مخالفا لأحكام القانون الضريبي ويعد التهرب نوع من السرقة المقنعة يمارسها المكلف بنية متعمدة بقصد الإفلات من أداء دين الضريبة المستحق بذمته كلا او جزءا ويتمثل هذا النوع بالتهرب غير المشروع والمجني عليه دائما هو الدولة الممثلة لأبناء الشعب ويتسبب التهرب بفقدان الخزينة العامة للدولة لجزء من إيراداتها اللازمة لمواجهة النفقات المتزايدة، وهنا لا بد من البحث عن وسائل تكفل الحد من التهرب قدر الامكان بسد كل طريق يمكن ان ينفذ من خلاله المكلف المتهرب ومن ثم رصد العقوبات الرادعة التي يتم ايقاعها بحق المتهرب الا ان مكافحة التهرب الضريبي ليس بالأمر اليسير اذ يتطلب الكشف عن كافة الوسائل والطرق التي يمكن ان يسلكها المتهرب والثغرات التي ينفذ من خلالها ومن ثم غلقها او معالجتها قدر الامكان باتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة بهذا الصدد وهذا ما نبينه على النحو الآتي:

1- متابعة المشكلات التي يفرزها تطبيق نصوص القانون الضريبي بمعالجة وسد كل الثغرات التي تظهر اثناء التنفيذ والتي قد يستغلها المكلف للتهرب من خلالها، لذا يتعين اعادة النظر بالنصوص القانونية عند الشعور بوجود ثغرات او اخطاء او نواقص سواء كانت في التشريع او التنفيذ من شأنها ان تجعل تلك النصوص مبهمه او غير واضحة مما يتسبب بالتأويل عند تفسيرها ومن ثم اصدار التعليمات التي تكفل حسن تطبيقها.

2- زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين من خلال تعريف افراد المجتمع بواجباتهم الضريبية بشتى الوسائل المسموعة والمقروءة والمرئية وتعريفهم بأهمية الضريبة بوصفها احدى الوسائل التي تمكن الدولة من القيام بواجباتها على النحو الذي يعود على المواطن بالفائدة المتمثلة بالخدمات التي تقدمها المرافق العامة.

3- التأكيد على مبدأ العدالة والشمول عند فرض الضريبة وهنا لا بد ان تسري الضريبة على كل فرد في المجتمع يتمتع بقدرة على تحمل الاعباء المالية حتى لا يتولد لدى المكلف شعور بانه يتحمل اعباء ضريبية تتجاوز قدرته المالية دون غيره مما يدفعه الى ممارسة اي سلوك من شأنه التخلص من عبئها، ولتحقيق مبدأ العدالة والشمول يجب مراعاة ما يلي:

أ: شمول الضريبة لجميع الاشخاص القادرين على دفعها.

ب: مراعاة الظروف الشخصية والحالة الاجتماعية للمكلف.

4- اصلاح الاساليب الادارية: ان اتباع الاساليب الادارية القديمة لا يمكن ان يحقق الاهداف المرجوة من التشريع الضريبي اذ لا بد من ادخال الاساليب العلمية الحديثة حيث اصبح من الضروري ادارة اعمال اي مديرية او مؤسسة ومهما كانت طبيعة عملها بموجب اساليب حديثة (العمرى، 1988، 242).

ان الاساليب الادارية المتبعة في الهيئة العامة للضرائب تحتاج الى تحليل وتمحيص لتلافي المسببات التي من شأنها ان تعرقل عملها ومن ثم لا بد من معالجتها بإدخال اساليب الادارة الحديثة التي تمكنها من ادارة اعمالها بشكل منسق ومنتظم ومن اهمها ادخال الحاسوب الى كافة الوحدات التخمينية وشعبة الاراضي والعقار والتدقيق والانظمة الالكترونية الحديثة في الرقابة الداخلية والخارجية لإنجاز معاملات المكلفين وتسهيل مهمة التخمين بشكل اكثر سرعة واكثر دقة.

5- اصلاح الجهاز الضريبي: من الامور التي يجب ان توليها الدولة عناية في الوقت الحاضر هو اصلاح الجهاز الضريبي وتطعيمه بالكفاءات والخبرات اللازمة فضلا عن الاستعانة بنظم المعلومات الضريبية الحديثة والاستعانة بالانظمة الالكترونية سواء المستعملة بالتقدير او الرقابة لرفع مستوى العمل الضريبي بما يتلاءم مع المسؤوليات الملقة على عاتقه لما لهذا القطاع من دور هام في دعم الموارد المالية للدولة.

¹ ان هذه المعلومات هي من خبرة احد الباحثين التي تكونت من خلال ادارة العديد من الفروع في الهيئة العامة للضرائب ومن لقاء اجراء مع السيد مدير عام الهيئة العامة للضرائب.

ان مدى امكانية قيام الجهاز الضريبي بالمهام الملقاة على عاتقه ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى كفاءة وخبرة العاملين على الانظمة الالكترونية الحديثة الداخلية منها او الخارجية التي يعملون بها ضمن هذا الجهاز وامكانية تأهيل انظمة مؤسسات الدولة الاخرى لخدمة العمل الضريبي فضلا عن الاعمال المناطة بها يساعد وبشكل فعال في تضيق الخناق على المتهربين من الضرائب وعلى من يفكر في التهرب.

عليه ولأهمية الاصلاح الضريبي في الوقت الحاضر لما يجب ان تمثله الايرادات الاخرى من غير الايرادات النفطية التي يعول عليها في مواجهة النفقات العامة ، اذا ما علمنا بان للضرائب اهداف اخرى فضلا عن الهدف المالي الذي تشترك في تحقيقه مع الايرادات النفطية التي من غير الممكن ان تحققها، ولا يمكن ان نمضي بأي تعيي دون تطوير وتغيير ادوات التنفيذ وخير هذه الادوات الحالية الانظمة الالكترونية الحديثة، وللوقوف على موقف الهيئة العامة للضرائب من العمل الالي نستعرض اهم الانظمة الالية في العمل الضريبي في الهيئة العامة للضرائب.

- اهم الانظمة الالية المستخدمة في العمل الضريبي:

ان اعتماد الانظمة اليدوية في كافة مراحل التحاسب الضريبي من حصر وتسجيل المكلفين واحتساب الضريبة عليهم وحتى تحصيلها ورد مبالغ الزيادة فيها بالنسبة للأفراد والشركات ولعدد يتراوح بين (1400000-1500000) مكلف ولعدد يتراوح بين (40000-45000) شركة محدودة ومساهمة ومختلطة¹، لا يسمح بتحقيق مستوى مقبول من الفاعلية والكفاءة في الرقابة على سلامة اجراءات العمل في تسجيل المكلفين او شطب اسمائهم عندما تتوفر الشروط القانونية والفنية لشطبها من النظام، سواء على مستوى مركز الهيئة او على مستوى الفروع لان واقع تلك الاجراءات يكون مرهون بأمانة وكفاءة المخمنين ومساعدتهم في حين ان نظم المعلومات لا يمكن ان تقوم على فرضية "امانة" "وكفاءة" العاملين، اذ لا بد من توفير شروط ومتطلبات نظام للرقابة الداخلية في أي نظام للمعلومات (امين، 2000، 125).

وإذا ما علمنا بان نظام التحاسب الضريبي الذي يمثل القلب النابض للنظام الضريبي على علاقة متبادلة مع انظمة فرعية هي:

- نظام المرجعية الفنية
- نظام المعلومات الفنية
- نظام التحري
- نظام الاعلام الضريبي
- نظام الجباية والمالية
- النظام القانوني
- نظام الرقابة
- نظام التخطيط والاحصاء
- نظام الادارة والافراد. (الهاشمي، 2005، 28)

يمكننا الوصول الى اهم الانظمة الالية التي يصب عملها في نظام التحاسب الضريبي ولعل من تلك الانظمة الهامة هو نظام الجباية الذي لايزال يعاني من الترددي حتى في العمل اليدوي وذلك بسبب عدم وضوح الارتباط الاداري لعمل وحدات الجباية في فروع الهيئة العامة للضرائب واقسام (الشركات والاستقطاع المباشر) فضلا عن عدم وضوح الارتباط الفني لها ايضا². اما بالنسبة للانظمة الاخرى والتي لها علاقة بنظام التحاسب الضريبي فان علاقتها بتقنية الحاسوب

لا يتعدى ان يكون العمل به سوى نظام لخرن البيانات فقط والذي لا يتم تحديثه الا في حالة وجود حدث خاص ويكون هذا التحديث على مقدار هذا الحدث فقط، الامر الذي لا يجعل بالإمكان الاعتماد على المواقف التي يتم تنظيمها على ضوء ما هو متوفر من معلومات محوسبة مما يضطر الرجوع

¹ حصل الباحثين على هذه المعلومات من خلال لقاء اجرياه مع مدير قسم الشركات في الهيئة العامة للضرائب.

² لزيادة المعلومات عن الموضوع اطلع على (العنكي، 2006).

الى العمل اليدوي في اغلب الاحيان لتوفير مثل هذه التقارير التي قد تكون الارضية التي يستند عليها المسؤولين لاتخاذ القرار.

تعد التعليمات والتوجيهات التي تصدر على ضوء التشريعات المالية والضريبية على الخصوص من اهم المراحل بل قد تكون المرحلة التي يبدأ العمل من خلالها بالقوانين اذ لا يمكن العمل بالقوانين كما هي عليه خاضعة للاجتهادات والتفسيرات التي قد توجه في بعض الاحيان عكس الهدف من تشريعها. وبما ان التشريعات الضريبية هي ذلك الجزء القانوني من نظام التحاسب الضريبي اذا ان هذا النظام هو القلب للنظام الضريبي كما يمثلته (مصدر سابق، 2000، 225). اذ بموجب هذه التشريعات يتم تحديد الدخل الخاضعة والمصاريف المقبولة قانونا ومن ثم يبدأ عمل المحاسبة الضريبية التي بموجبها يتم التعامل مع هذه المفردات لإجراء التحاسب الضريبي ثم جباية وتحصيل الضريبة.

ان هذه المراحل التي تبدأ بالتحاسب وتنتهي بالجباية والتحصيل الضريبي كلما كانت اطول في اجراءاتها، كما هي عليه الان في العمل اليدوي، كلما اضعفت من الطاقة الضريبية التي تقاس بحصيلتها ومدى ما تغطيه من نفقات الموازنة العامة للدولة. عليه ومن اجل رفع هذه الطاقة الى اعلى درجة ممكنة يجب التغلب على هذه الكلف وتقليصها ورفع مستوى دقة المعلومات التي تقدمها الادارة الضريبية لدعم الموازنة العامة للدولة، لذي اصبح من الضروري بل من الواجب تكيف هذه القوانين كي تكون جاهزة لحوسبة اجراءاتها على شكل انظمة تنقل من خلالها البيانات لتصبح معلومات تعكس مقدار التطور العلمي والعملية لهذه المؤسسة المالية المهمة وتجعلها تأخذ موقعها الحقيقي في تحقيق اليرادات و لا تجعل من اقتصادنا احادي اليراد كما هو عليه الان حيث تمثل الثروة النفطية المصدر الوحيد تقريبا لتغطية نفقات الموازنة العامة.

كما انه لم تكن حصة العاملين في مجال الضرائب من الاهتمام مشجعة على مر الزمن السابق، اذ الموظف الضريبي على الرغم من المسؤوليات المالية التي تلقى على عاتقه يعامل معاملة الموظف الذي يكون من واجبه صرف تلك الاموال في تنفيذ المشاريع التي تهدف مؤسسته الى تحقيقها أي وبمعنى اخر ان الموظف الضريبي يعمل كي تنفذ المشاريع من خلال دعمه لموازنة الدولة. وعلى الرغم من تشريع قانون منح بموجبه حوافز الى العاملين في هذه المؤسسة الا انه لم يكن مجزيا امام الاغراءات المالية التي يتعرض لها الموظفون بشكل عام والفنيون بشكل خاص (العاملون ضمن نظام التحاسب الضريبي) ومن ضمنهم موظفوا الجباية الذين اعتبروا في بعض الاحيان موظفون اداريون. لهذه الاسباب ومما تقدم فان أي اجراء لتطوير العمل الضريبي سوف لا يؤخذ على محمل الجد ومن اهم هذه الاجراءات هي حوسبة الضريبة وجبايتها، التي لم تلقى من العاملين الاهتمام الكافي واللازم للنهوض بهذا التطور بل وعلى العكس في بعض الاحيان كان يواجه مثل هذا العمل بممارسات تؤدي الى افسال أي تجربة في طريق التغيير¹. ومن الضروري الاشارة هنا الى ان الهيئة العامة للضرائب ووزارة المالية، وهما الجهتين المسؤولتين عن رسم وتنفيذ السياسة المالية وبالتالي السياسة الضريبية، لم يكن لهما أي دور لا في تطوير العمل الضريبي بشكل عام ولا جباية الضرائب بشكل خاص ومما يجب ذكره ان وزارة المالية لم تفسح المجال امام موظفيها لتطوير امكانياتهم العلمية وذلك من خلال عدم قبول الاجازات الدراسية للدراسات العليا في اختصاص الضرائب بشكل خاص ونؤكد هنا على هذه الدراسات لحاجة هذه المؤسسة لإعادة تأهيل كوادرها في الجانب العلمي اذ ان نسبة حملة الشهادات العليا بين الموظفين منخفضه متأملين من اداراتها النظر في هذا الموضوع واخذه على محمل الجد في طرحه على المسؤولين في وزارة المالية لما لهذا الموضوع من اهمية في زيادة العطاء الضريبي.

المبحث الثالث / استخدام الانظمة الالكترونية للحد من التهرب الضريبي

بعد ان تم استعراض بعض مفاهيم التهرب الضريبي واهم اثاره واسبابه، والامكانيات الالكترونية المتوفرة في العمل الضريبي والمتمثلة بأهم الانظمة المحوسبة في عمل الهيئة العامة للضرائب، يتضح لنا مدى محدودية هذه الانظمة في جباية الضرائب نظرا لبطء العمل على تطويرها بما يواكب التطور العلمي والعملية في هذا المجال عالميا الامر الذي اثر سلبا على اهداف الضرائب والنتائج المرجوة

¹ يرى الباحثان ان هذا الموضوع هو من المواضيع التي تراعي احساس ومشاعر العاملين في المجال الضريبي وقد لمس من خلال الفترات التي عمل خلالها كمخمن ومدير لأكثر من فرع ضريبي.

مجالات العمل الإلكتروني وما يحققه من دقة وسرعة وتقليل للتكاليف على الرغم من الظروف الصعبة التي مرت على بلدنا والتي تمر به حالياً، فضلاً عن التعديلات المستمرة له لجعله يتكيف مع تلك الظروف ويحقق الأهداف التي انشأ من أجلها، ومن أجل إيضاح أكثر عن هذا النظام نتناول بشكل مختصر لمحة تاريخية عنه وبعض مواصفاته المهمة وكما يأتي:

- نظام البطاقة التموينية المفهوم والتاريخ¹

يعد نظام توزيع مفردات البطاقة التموينية من الانظمة الالكترونية الخاصة، يضمن تطبيقه انسيابية للمواد الغذائية على افراد المجتمع بشكل جيد للمقيمين داخل العراق وخارجه شهريا من خلال وكلاء كفوا للقيام بعملية التوزيع على العوائل، استنادا الى معلومات مسح ميداني واسعة شارك بها جميع المواطنين اذ قاموا بمراجعة المراكز التموينية في مناطق سكناهم وتقديم المستمسكات الشخصية التي تم طلبها منهم كي يتم اصدار بطاقة توزع على اساسها المواد الغذائية للعائلة من قبل وكلاء التوزيع، كما قامت وزارة التجارة باستيراد المواد الغذائية على ضوء القوائم التي تنظم بأسماء العوائل من جميع المراكز التموينية، وقد شارك العديد من المؤسسات الحكومية والشعبية وبإشراف متخصصين في مختلف المجالات الفنية والعلمية لإتمام هذه العملية ومتابعتها وتحديث معلوماتها بين الحين والآخر.

لقد كانت بداية العمل بهذا النظام بعد صدور قرار مجلس الامن بفرض العقوبات على العراق ذو الرقم 661 في ايلول سنة 1990 حيث صدرت عدة قرارات من السلطة المتمثلة في حينه بمجلس قيادة الثورة (المنحل) لمواجهة الاثار التي تسببها تلك العقوبات ولاسيما ما يخص انسيابية ووصول المواد الغذائية للمواطنين بشكل يخفف من وطأة العقوبات عليهم.

مر نظام البطاقة التموينية بمرحلتين رئيسيتين، الاولى هي بدايات تسجيل البيانات وقد تم جزء كبير من هذه المرحلة بشكل يدوي لحين اعداد المستلزمات المطلوبة للعمل الممكن لإدخال البيانات ضمن قاعدة البيانات المخصصة لهذا النظام باعتماد الحاسوب، وكانت هذه المرحلة بمثابة اختبار وتدقيق لما سبقها من اعداد يدوي، وكان ذلك في منتصف التسعينيات من القرن الماضي ولحد الان.

من خلال هذه اللحة البسيطة عن هذا النظام (نظام البطاقة التموينية) وتاريخ العمل به نستطيع ان نتصور مدى الاهتمام بمدخلاته من البيانات التي تمثل الاحوال الشخصية للمواطنين المشمولين به ولاسيما فيما يتعلق بدخولهم ومصادرها اذ اعتبر الدخل ومقداره شرطا لاستفادة المواطن من مخرجات هذا النظام الا وهي المواد الغذائية الواردة في بطاقته التموينية هو وعائلته، لذا فانه بالإمكان اعتباره اساسا لا باس به لجهات اخرى للاعتماد على المعلومات التي يوفرها لتلك الجهات، كما هو معمول به في العديد من الدول العربية والاجنبية (جمهورية مصر العربية والمملكة الاردنية الهاشمية، وكوريا الجنوبية)، ومن الجدير بالذكر ان عدد المسجلين بالنظام المذكور يبلغ (5,933,893) عائلة و(31,354,481) فرد من العراقيين، وذلك لغاية عام 2009⁽²⁾، وبالإمكان تطويره كي يعمل بالبطاقة الالكترونية.

- الخطوات المقترحة لأتمتة النظام للحد من التهرب الضريبي

كما اسلفنا عن امكانية الاستفادة من هذا النظام وذلك لطبيعته في الرقابة على الدخول التي يحققها المستفيدين منه ولارتفاع نسب التهرب الضريبي في بلدنا، اذ بلغت نسبة المتهربين من دفع الضريبة كما في الجدول رقم (2) ادناه الذي يبين نسبة المتهربين من تسديد الضرائب التي بذمتهم لحقبة زمنية حسب ما تم الحصول عليه من معلومات:

جدول (2) يبين نسبة الموقوفات الى المجموع الكلي لحركة المكلفين في جميع فروع الهيئة العامة للضرائب

السنة	الموقوفات ³	المجموع الكلي ⁴	نسبة 2/1	الملاحظات
1998	664275	985570	%67	
1999	608248	1003708	%61	

¹ ان المعلومات المذكورة تم الوصول اليها من خلال عدة لقاءات مع بعض المسؤولين الاداريين والفنيين العاملين في المراكز التموينية التابعة لوزارة التجارة ممن واكبوا هذا النظام منذ البدء بالعمل به ولغاية الان.

² هذه المعلومات من ضمن بيانات اصلاح نظام البطاقة التموينية عن وزارة التجارة (بيانات داخلية).

³ الموقوفات عدد المكلفين الذين لم يسددوا الضرائب التي بذمتهم ولم يراجعوا.

⁴ المجموع الكلي يبين عدد المكلفين المسجلين في فروع الهيئة العامة للضرائب.

	%55	1056383	579379	2000
	%53	1110783	592851	2001
	%52	1205305	626312	2002
الحرب لغاية 2003/4/9				2003
سنة أولى بعد الحرب				2004
	%90	1108865	1002395	2005
	%87	1116306	970358	2006
	%91	1124368	1019761	2007
	%83	842929	698069	2008
	%76	1418343	1080988	2009
	%77	1189295	920209	2010

المصدر - الهيئة العامة للضرائب / قسم التخطيط والمتابعة

ومن ملاحظة الجدول اعلاه يتبين ان نسبة المتهربين من دفع الضريبة للسنوات من 1998-2010 لم تنخفض عن 55% من المكلفين المسجلين فقط وان هذه النسبة ارتفعت سنة 2003 لتصل الى 90% واستمرت لغاية 2008 و ثم انخفضت الى 76% و 77% في السنوات 2009 و 2010. وللوقوف على مقدار المبالغ التي تحجب عن الموازنات العامة سنويا نتيجة التهرب الضريبي نراقب الجدول الاتي الذي يوضح المبالغ التي تهرب محسوبا بنسبة مئوية على اساس المبالغ المسددة والمكلفين الذين قاموا بالمراجعة والتسديد.

جدول رقم (3) لبيان مقدار المبالغ المتهربة من الضريبة

السنة	المجموع الكلي	المكلفين المسددين	نسبة المسددين	الايراد الاجمالي	مقدار الايراد المهرب
1998	985570	321295	%33	55640230683	115035759152
1999	1003708	395460	%39	102975613776	158384441227
2000	1056383	477004	%45	152282587914	184965605115
2001	1110783	517932	%47	158530058280	181461472897
2002	1205305	578993	%48	155738610876	168466563247
2003	-----	-----	-----	-----	-----
2004	-----	-----	-----	-----	-----
2005	1108865	106470	%10	174626487182	1644075491864
2006	1116306	145948	%13	307943000000	2047406977786
2007	1124368	104607	%9	440804000000	4297176363379
2008	842929	144860	%17	581354000000	2801499416167
2009	1418343	337355	%24	739000000000	2367980708748
2010	1189295	269086	%23	881345000000	3013986610618

ولما تقدم وفي الوقت نفسه الذي بات من الضروري البحث عن مصادر جديدة او تعظيم مصادر الايرادات الممولة للموازنات الاتحادية فضلا عن الايرادات النفطية نظرا لما تواجهه الاخيرة من هبوط وارتفاع في اسعارها العالمية ولعدة اسباب، يصبح من الضروري اتباع الخطوات الاتية لجعل النظام المذكور يسهم في الحد من التهرب الضريبي وكما يأتي:-

- 1- تحديث قاعدة البيانات الخاصة بالنظام عن المشمولين به على ضوء البيانات المعتمد عليها في التعداد العام للسكان الاخير وعمليات الانتخابات العامة للبرلمان العراقي والمجالس المحلية في المحافظات.
- 2- تفعيل دور الحكومة الالكترونية من خلال ربط كافة مؤسسات الدولة والقطاع المصرفي بشكل خاص وحسب نظام محاسبي خاص بالشبكة الكترونية فيما بينها ومع الهيئة العامة للضرائب .
- 3- تعميم النظام المحاسبي الخاص بشبكة الحكومة الالكترونية على الاقسام المحاسبية والمالية ضمن المؤسسات الحكومية والخاصة للعمل بموجبه لتوحيد المخرجات المالية.
- 4- تسديد مبلغ 5% من قبل المشمولين بنظام البطاقة التموينية من الذين تقل دخولهم عن (1500000 دينار) مليون وخمسمائة الف دينار شهريا¹ تستوفي على شكل امانات.

¹ تحجب مفردات البطاقة التموينية عن المستفيدين منها اذا زاد دخل رب الاسرة عن (1500000 دينار) مليون وخمسمائة الف دينار.

- 5- عند تسديد مبلغ الامانات يتم تجهيز المكلف بالحصة التموينية وارسال اشعار ايجابي من خلال النظام لاستمرار بتجهيزه بالحصة لباقي الاشهر وبعبكسه ترسل اشارة سلبية عن الحصة وابلغ الجهات الخدمية الاخرى لحجب خدماتها بعد ثلاثة اشعارات متتالية.
- 6- يطالب المستفيد من النظام بإثبات مراجعته الضريبية وتسديد ما بذمته للاستمرار بتزويده بالحصة.
- 7- في حالة كون المستفيد غير خاضع للضريبة يؤشر ذلك وتطلق اماناته وتعاد له بعد انتهاء السنة المالية من قبل وزارة التجارة.
- 8- تحول الامانات المسددة في وزارة التجارة الى الهيئة العامة للضرائب لحسمها ايراد نهائي من الضرائب المتحققة بذمة المكلفين الذين لا يراجعون لإنهاء تحاسبهم الضريبي.
- 9- يتم تعميم اسماء الذين سدّدوا على المؤسسات الخدمية لتحفيزهم وتزويدهم بالخدمات المتميزة.
- 10- ادامة المعلومات بشكل دوري ولاسيما عند مناسبات التعداد السكاني والانتخابات.

ان اتباع الخطوات المذكورة وبشكل علمي ودقيق كفيل بالحد من ظاهرة التهرب الضريبي بشكل كبير وعلى وجه الخصوص في تسجيل مكلفين جدد كانوا متهربين من الضرائب سابقا هذا لو توفرت المستلزمات المطلوبة للتنفيذ .

الاستنتاجات

- 1- ان التهرب الضريبي ظاهرة دولية وليست محلية، تعكس مدى ابتعاد او انسجام المجتمعات وانظمتها السياسية التي تكون مسؤولة عن تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لها.
- 2- ان التهرب الضريبي فضلا عن انه عادة سيئة فان له تأثير مباشر على الحد من امكانية الدولة في الانفاق على تنفيذ مشاريعها الخدمية والاستثمارية.
- 3- لقد كان ولايزال العراق يتبع نمط الربيع الاحادي من الثروة النفطية في تمويل موازناته الاتحادية الامر الذي يجعل تلك الموازنات قلقة تتأثر صعودا ونزولا بأسعار النفط العالمية، مع الاشارة الى عدم استثمار الفائض من تلك الاسعار عند الارتفاع وحصول الازمات المالية عند الانخفاض.
- 4- ارتفاع نسب التهرب الضريبي بين المكلفين المسجلين لدى الهيئة العامة للضرائب ولاسيما بعد سنة 2003 .
- 5- لم يكن للإيرادات الضريبية دور في تمويل الموازنات العامة في العراق اذ انها لم تغطي اكثر من 1,5%-2% من النفقات العامة في تلك الموازنات.
- 6- على الرغم من ارتفاع نسب التهرب الضريبي الا ان الدولة واجهتها بشكل عام والجهاز الضريبي خاصة لم تكن له خطوات واستراتيجيات واضحة في الحد من هذه الظاهرة.
- 7- وجود قصور في تفعيل برامج الحكومة الالكترونية في مجلس الوزراء على الرغم من الحاجة الماسة لها في تسهيل التنفيذ والرقابة لإجراءات العمل في المؤسسات العامة لتحسين الخدمات التي تقدمها.
- 8- قصور انظمة المعلومات الضريبية نتيجة لضعف التعاون بين مؤسسات الدولة من جهة والمؤسسة الضريبية من جهة اخرى.
- 9- عدم استعمال الانظمة الالكترونية في المؤسسات الحكومية بشكل امثل على الرغم مما انفق من مبالغ طائلة عليها من موازنة الدولة.
- 10- ان استعمال نظام البطاقة التموينية من الممكن ان يكون له دور فعال في الحد من التهرب الضريبي لما يحتوي من معلومات شخصية عن المستفيدين منه لها بالغ الاهمية في كبح اتساع هذه الظاهرة.
- 11- الابتعاد عن العدالة الضريبية في الضرائب المباشرة لاسيما من خلال تحميل المكلفين المسجلين بعبء الضريبة وارتفاعها في بعض الاحيان دون تحميل المتهربين هذا العبء.
- 12- ضعف الثقافة والتثقيف الضريبي بين افراد المجتمع ولاسيما بعض المسؤولين منهم .

التوصيات

- 1- البدء بتنفيذ خطوات واضحة وجدية لجعل الإيرادات الضريبية تأخذ حيزاً يتناسب مع حجم الدخل في الأسواق العراقية التي تحققت نتيجة ما انفقته الدولة من أموال خلال موازنتها الهائلة للسنوات السابقة.
- 2- الخروج من حالة الاقتصاد الريعي الذي يمول من مصدر واحد وهو النفط وجعل تمويل الاقتصاد متعدد المصادر ومن أهم تلك المصادر الضرائب.
- 3- إعادة النظر بالقوانين والتشريعات الضريبية بما يتناسب مع المرحلة الحالية و يخدم تحقيق الانتقال من مرحلة الاقتصاد المغلق الى الاقتصاد المفتوح والمنافسة في السوق.
- 4- مناقشة كل الخطوات والإجراءات التي من شأنها الحد من التهرب الضريبي سواء كانت على مستوى مؤسسات الدولة أو المؤسسة الضريبية وبشكل خاص ما يتعلق بالشبكات والانظمة الالكترونية.
- 5- تبني حملة وطنية لتوضيح الآثار السلبية للتهرب الضريبي في الاقتصاد والمجتمع للبلاد واعتبار التهرب الضريبي من الجرائم التي تعاقب عنها لا القوانين المالية فقط وإنما قوانين أخرى باعتبارها جنحة مخلة بالتضامن الاجتماعي.
- 6- تفعيل عمل الأنظمة الرقابية الالكترونية في المؤسسات كافة وبشكل خاص الحكومية منها والتي تحوي قاعدة بيانات من الممكن الاستفادة منها في حصر الدخل التي تخضع للضريبة.
- 7- اعتماد الانظمة الرقابية مثل نظام البطاقة التموينية بعد اجراء بعض التعديلات اللازمة لجعلها تصلح لأغراض أخرى مثل الحد من التهرب الضريبي لكونها لا تحتاج الى نفقات ترهق موازنة الدولة.
- 8- العمل بنظام التحفيز الضريبي وذلك لتمييز المكلف المتهرب عن غير المتهرب.
- 9- اصدار قانون للمصالحة الضريبية وجعل مقدار الضريبة المطلوب تسديدها يرتبط بطول مدة التأخير فضلاً عن الغرامات والفوائد التي حددت بالقانون الضريبي.
- 10- تطوير عمل نظام البطاقة التموينية من قبل لجان متخصصة بالعمل الالكتروني في وزارة التجارة من الذين عملوا ولا زالوا يعملون بنظام البطاقة التموينية والفروع المسؤولة عن تنظيم تلك البطاقة للمواطنين ومجموعة من العاملين في تقدير الضرائب (مخمين) وجبايتها للوقوف على ادق الملاحظات التي من شأنها الحد من التهرب الضريبي لإدخالها النظام للعمل على جعله يساهم في الحد من التهرب الضريبي.

المصادر

- 1- قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982
- 2- د. طلال الجاوي، هيثم العنبيكي، المحاسبة والتحاسبات الضريبية، كتاب، ط1، دار المطبعة بغداد- 2014
- 3- د. نائل عبد الرحمن صالح، ضريبة الدخل احكامها والجرائم الواقعة عليها ط1 / 1986
- 4- كتاب الضرائب ومحاسنها، د. عبد الناصر نور، د. نائل حسن عدس، الاستاذ عليان الشريف، دار الميسرة للنشر والتوزيع / عمان الطبعة الثانية 2008
- 5- د. هشام صفوت العمري، اقتصاديات المالية العامة، مطبعة التعليم العالي، 1988
- 6- د. عبد العال الصكبان، موجز في المالية العامة / شركة الطبع والنشر الاهلية، بغداد 1973
- 7- العنبيكي هيثم علي، 2009 ، دور تقنية الحاسوب في رفع الحصيلة الضريبية في العراق/مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية
- 8- اطروحة دكتوراه، امين عبد الله الجاف، 2000 ، 125 تقويم فاعلية نظام التحاسب الضريبي لضريبة الدخل في العراق، كلية الادارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية
- 9- الهاشمي ضياء شمخي، 2005- رسالة ماجستير/تقويم الية التدقيق الداخلي لتحاسب مكلفي الدخل في العراق/المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/جامعة بغداد.
- 10- محاضرات، الدليمي، 2000